دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الديمقراطية والتطور العالمي
المصدر:	مجلة الدبلوماسي
الناشر:	وزارة الخارجية - معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية
المؤلف الرئيسي:	العزي، سويم
المجلد/العدد:	ع 19
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	1997
الشهر:	ديسمبر - شعبان
الصفحات:	44 - 56
رقم MD:	381563
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	النظم الاقتصادية ، الديمقراطية ، النظم السياسية ، الاشتراكية ، الأيديولوجيات ، التمييز العنصري ، الرأسمالية ، التنمية الاقتصادية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/381563

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الكاتب الدكتور سويم العزي
دكتوراه دولة في العلوم السياسية-المغرب

لقد قادت التغيرات الدولية إلى إفراز بعض المعطيات المهمة والمتمثلة بضعف الحركات اليسارية على المستوى العالمي ، غير أن إمكانية تطور معطيات جديدة يتوقف على قدرة الغرب في التعامل معها. ويمكن للمرء حصر ثلاث محاور تتعلق بمجال عالم الجنوب وتأثير تلك التغيرات عليها :

أولاً : التطور الدولي وفكرة انتهاء التاريخ :

لقد دفعت التغيرات التي حدثت على الصعيد الدولي بإنهيار الكتلة الشرقية بالبعض إلى القول بأن العالم قد دخل مرحلة جديدة هي مرحلة انتهاء عصر الأيديولوجيات وبانتهاءها وصل التاريخ إلى نهايته، عندما انتصرت الديمقراطية كنموذج وحيد في العالم . وعليه فمن واجب جميع الدول أن تتبنى هذا النموذج ، لأنه الأكثر توافقاً مع الطبيعة الإنسانية ، والقادر على ضمان احترام حقوق الانسان .

في الحقيقة تعني نهاية التاريخ ، نهاية التناقضات ونهاية التطور ، لكون التطور يقوم على فكرة وجود التناقضات وافتراض إيجاد حلٍ لها ، يعتبر هذا الحل خطوة إيجابية نحو دفع الإنسان إلى مرحلة أكثر تقدمية من المرحلة السابقة . إن غياب التناقضات داخل مجتمع ما ، يعني سقوط ذلك المجتمع في الجمودية . وإذا ماوصل المجتمع إلى هذه المرحلة فيعني ذلك تشابه المجتمع الإنساني بالمجتمع الحيواني . في الواقع تجد فكرة نهاية التاريخ جذورها في الأيديولوجية الماركسية ، ألم يعلن ماركس بأنه مع وصول المجتمع إلى المرحلة الشيوعية فإن الدولة التي تعبر وتعكس وجود التناقضات ، سوف تذبل لغياب التناقضات . وقد أثبتت تجربة الدول الاشتراكية خطأ هذا التصور بل تبين تلك التجربة بأن ظهور تناقضات جديدة غيرت من مسيرة التطبيق الاشتراكي ومنعت أو عرقلت تطورها نحو الشيوعية. فالتناقضات تبقى مرتبطة بالإنسان وليس بالأيديولوجية التي هي من صنعه وخلقه . واستمرار وجود التناقضات دليل على صيرورة الإنسان .

إن محاولة المدعين بنهاية التاريخ بانتصار الديمقراطية والحصول على نوع من الشرعية لمقولتهم بإيجاد جذور لتلك الفكرة في الأيديولوجية الماركسية، لاتمنحهم هذه المقارنة حق دعوة شرعية نموذجهم وفرضه على العالم لإن كل مجتمع له خصوصيته وتقوم هذه الأخيرة على فكرة تناقضات المصالح. فما دامت تلك التناقضات قائمة فنهاية المجتمع ستكون بعيدة .

يضاف إلى ذلك أنه تكمن وراء هذه الدعوة ، توجهات أيديولوجية بدليل ذلك المدح الذي يتجاوز الحقيقة ويراد منه ليس فقط الدفاع عن النظام بل إظهار سيطرته وشرعيته وهذا دليل ثانٍ على أن عصر الأيديولوجية لم ينتهي ولم يصل التاريخ إلى نهايته. ويمكن للمرء رصد ذلك المدح في وصف فرانسيس فوكوياما للدولة الديمقراطية. فبالنسبة له (..أنها متحررة بدليل أنها تعترف وتحترم حقوق الإنسان العالمية من خلال مجموعة من الأنظمة والقوانين التي تضعها وأنها دولة ديمقراطية لكونها لاتقوم إلا عن طريق الرضاء الكامل للمحكومين)[١]

يثير تحليل هذه المقولة تساؤلين: الأول ويتعلق بدور الأيديولوجية الاشتراكية في وصول دولة الديمقراطية إلى هذه المرحلة. والسؤال الثاني يتعلق بدور السلطة والأجهزة البيروقراطية ووسائل الإعلام في خلق هذا الرضاء . فيما يخص التساؤل الأول فيمكن للمرء القول بأنه لولا وجود النقيض لما تم التعرف على حقوق الإنسان والمطالبة بها. فلقد لعب النضال الشعبي ، دوراً في فرض إرادته علي السلطة وخاصة ذلك النضال العمالي المتأثر بالأفكار الاشتراكية الداعية إلى تحقيق مجالات جديدة للعمل والعيش بكرامة ووقف عمليات التمييز العنصري ورفض سياسة الاستغلال . وقد قاد ذلك النضال إلى إجبار الديمقراطية على الاعتراف بها، لأن وجودها القائم على فكرة حكم الشعب من الشعب وإلى الشعب، يفترض بديهياً ضمانها. وبدون تطبيق هذه الفكرة ستصبح الديمقراطية مجرد شعار لدعاية سياسية. لذا فقد دعت الضرورة إلى تلبية تلك المطالب وإصدار قوانين تشريعية تضمن من خلالها شرعية وجودها من جهة ومن جهة أخرى ديمومتها . وقد ساعد أسلوب البورجوازية القائم على المساومة بامتصاص نزعة العنف داخل المجتمع وتحويله إلى مجرد خلاف يمكن حله عن طريق القوانين التشريعية .

وعليه فيعود الفضل إذن في أن تصل الديمقراطية إلى ما هي عليه اليوم إلى ذلك التأثير للأفكار الاشتراكية. وما زالت تعبر الليبرالية بين الفينة والأخرى عن وجهها الحقيقي والتعسفي خصوصاً إذا ماتعلق الأمر بقضية التمييز العنصري حيث تتصرف السلطة السياسية مدعومة من قبل السلطة التشريعية والقضائية بعنف ضد العناصر المناهضة لهذا التمييز وما أحداث لوس أنجلس عام ١٩٩٢ إلا دليلاً على ذلك. لذلك فالقول بأنه قد نجحت الليبرالية في التصدي لكل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع ، مغالطة يراد بها إعطاء صورة أكثر نصاعة لنظامها الديمقراطي وإلا فكيف يمكن تبرير المشاكل التي يعيشها الشارع الأوربي ومن بينها تصاعد اليمين المتطرف . حيث يظهر هذا الصعود سيطرة التأثير الفكري على الواقع في مجال التمييز العنصري والعرقي خصوصاً في الدول الأوربية حيث تتزايد عمليات العنف ضد الأجانب في ألمانيا كمثال وتزايد النزعة ضد السامية .

أما فيما يخص التساؤل الثاني : فهناك سرقة للضمير داخل المجتمعات الغربية تقوم على أساس إشعار الفرد بالخوف من ظاهرة معينة واستغلال ذلك في توجيه رأيه نحوها ولكن الشئ المهم بالنسبة لنا هو ليس تعامل أفراد المجتمع الواحد فيما بينهم ، بل نظرتهم إلى العالم الخارجي التي قد تتغير : - فمع التأكيد على أهمية الانتصار الليبرالي والدعوة للتماثل مع النموذج الغربي ، فأن هناك خطر الانزلاق في نزعة التعالي على الشعوب حتى مع تلك التي تحاول التماثل معها . وكما يقول بيرهصنار في رده على فوكوياما بأن (.. اعترافه بوجود الحرب والفقر خارج العالم الغربي ، فإنه - أي فوكوياما - يحاول إبعادها عن تصوراته للعالم كما لو لأنها غير موجودة بسبب كونها لا تتعلق بالأمم الأكثر تطوراً والتي هي في طريقها للخروج من التاريخ [٢].

يضاف إلى ذلك أن تزايد الأزمات التي تتراوح بين زيادة درجة العاطلين عن العمل وكثرة المتعاطين للمخدرات وتزايد حدة العنف داخل المجتمعات الاستهلاكية

المتطورة ، فإن إمكانية ظهور تيارات أيديولوجية جديدة تبقى محتملة ، ولربما لا تأخذ صورة الأيديولوجيات القديمة بل قد تأخذ شكلاً من الأشكال التي يسميها بيرهصنار (فاشية بدائية مبنية على الخوف والكراهية والهستريا) [٣] . لذا فالضرورة تدعو في هذه الحالة إلى تحرير هذه المشاعر وإلا فإن تفجير المجتمع يصبح قضية وقت . فعليه لابد من توجيه هذه المشاعر نحو دول معينة يمكن للمرء أن يجد في أسسها تبريراً عنصرياً واقتصادياً عن الشمال ، لذا فإن إسقاط المشاعر العدائية عليها سيكون قضية محتملة وبالخصوص إذا ماحاولت بعض من دول الجنوب تملك أرضية فكرية معينة تحاول من خلالها الدفاع عن وجودها القومي . يضاف إلى ذلك إمكانية تزايد قوتها الاقتصادية والتكنولوجية بعد ما تبنت هذه الطريقة كوسيلة للتخلص من تخلفها. ويمكن أن يشكل هذا التملك خطراً على الغرب ، فتدعو الضرورة أن يبحث هذا الأخير عن معاذير حقيقية كانت أو وهمية بهدف شل إمكانيات تطور هذه الدول وإضعافها . وبهذا الشكل تجد المشاعر العدائية طريقاً للتنفيس. وكما يقول روبرت . س . فريسنجر وبخصوص نظرة الولايات المتحدة لتطور الاقتصاد العالمي بأن (... القيادة الأمريكية تعترف بأن إجراءات التطور الصناعي خلقت مستوى عالياً من الاندماج والتبادل المتداخل داخل النظام الاقتصادي وبشكل إجمالي وبأن عقلانية النظام الاقتصادي قادرة على إثارة شعور ضد الغرب بسبب التنافس بين دول صناعية جديدة، كنتيجة لعدم الاستقرار الذي يخلقه التطور السريع [٤] . لذا فتدعو الضرورة إلى اللجوء إلى كل الطرق حتى ولو كان ذلك عن طريق الحرب - للمحافظة على مصالح الغرب .

لربما يرد البعض على هذا التحليل بالقول بأن عقلانية الفرد تدفعه بالبحث بشكل دائم عن تحقيق المصالح وليس من الطبيعي أن تذهب تلك العقلانية إلى الخوض في مخاطرة تهدد مستقبل هذه المصالح. لذلك فتدفعه تلك العقلانية إلى اللجوء إلى الطرق الأكثر تحضراً في التعامل البشري للوصول إلى حلول للمشاكل المعقدة، فكلما تطورت المجتمعات البشرية ودولها ، قلت الحروب بينها . ويمكن ملاحظة هذا الشيء من خلال تعامل الدول الديمقراطية فيما بينها وحسب قول كل من كلفتين موركان وفاليري سيوبياج (بأنه تمنح الديمقراطية الفرصة للشعب الذي يعرف بانه يدفع ثمن الحرب بالماء والدماء ، بأن يقيد قياداته المتنازعه)[٥].

ولكن من الناحية الواقعية وكما يقول صومائيل هنتكتون بأنه صحيح وفي بعض الأحيان (... يتصف الأفراد بأنهم عقلاء وكرماء ومبدعين وحكماء إلا أنه في غالب الأحيان يتصفون بكونهم أغبياء وأنانيون وقساة وخطاءون)[٦]. لذا فما هو الشيء الذي يمنع من أن يتصرف الفرد بحماقة عندما تمس مصالحه ويسلك سلوكاً بعيداً عن كل تصرف متمدن وحضاري ؟ والتجربة تثبت بأنه كلما زاد الفرد غنى كلما أصبح أكثر بخلاً وليس هناك أكثر من البخيل أنانية والناكر لكل شعور غيري. حيث تدفع هذه الصفة بالفرد المتعطش للقوة والسلطان إلى الاستغلال والتعالي على الضعفاء وكما يقول أنطوني هارتلي بأنه (.. من المستحيل الاعتقاد بانه يمكن جعل الطبيعة البشرية أكثر انضباطاً .. وبنفس الوقت إنه من الصعب التصور بألا يعكس النظام الدولي بشكل أو آخر ، الصراعات الموجودة في قلب أفراد الجنس البشري .. وليس يعني انتصار الليبرالية على خصومها الأيديولوجيين بأنها لن تتصارع في المستقبل مع أعداء يمكن أن يولدوا على أكثر الاحتمال من فرقاء متمردين من داخل أسسها الخاصة)[٧]. وما تمرد هؤلاء إلا كتعبير عن إرادتهم في الحصول على موقع على الساحة السياسية رافضين سياسة الخضوع والاستغلال .

وعليه فإن التاريخ لم يصل إلي نهايته ولا خرجت الدول المتقدمة من التاريخ ما دامت ظروف عدم المساواة وعدم وجود عدالة حقيقية قائمة، وسياسة النفوذ والاستغلال مطبقة. وكما يقول إستيفان

سيستانوفيش بأنه (... سيستمر الأقوياء على عمل ما يعملوه ويستمر الضعفاء على عمل ما يجب عليهم عمله)[٨]. ولكن تجب الإشارة هنا إلى أن ما سبق ذكره لايعني أن هناك رفضاً لتطبيق الديمقراطية في العالم الثالث ، ولكن يجب أن يتلاءم هذا التطبيق مع ظروف المجتمعات. بمعنى آخر يجب أن يكون هناك توافق بين الظروف الاجتماعية والاقتصادية وثقافة المجتمع وبهدف تلافي إحداث أزمة أو خلل قد يزيد من حدة المشكلة الموجودة . وإذا كانت الديمقراطية تعني تحديث المجتمع بتطعيمه بعناصر تعطي له نوعاً من الزخم لتجاوز عراقيل التخلف ، فإنه لايعني وكما يقول ليون وسيلتير (... التحديث إزالة تقاليد هذه المجتمعات ، بل يبدو أن الاعتقاد يذهب بشكل أو آخر إلى أن يسبق التطور الاقتصادي التطور السياسي . وألا تؤدي ثمار التطور الاقتصادي إلى فقدان ثقافات[٩] هذه المجتمعات لحيويتها وتمسخ روحها وشخصيتها . يضاف إلى ذلك أنه من الخطأ أيضاً التصور أو الاعتقاد بأنه قد يقود تغير ظروف البيئة الدولية إلى إحداث تغيرات نوعية في العلاقات الداخلية لكل مجتمع تسهل من عملية التطور الديمقراطي ويمكن ضرب مثال على ذلك، المواقف السياسية لكل الأنظمة الأفريقية الناطقة بالفرنسية حيث تستمر حملات القمع وضرب كل اتجاه تطوري نحو الديمقراطية وعليه فيجب أن يحقق التطور الاقتصادي إنجازاته من أجل المساهمة في تشييد صرح الديمقراطية والذي يفترض أن يصلد بجهود التعاون الدولي القائم على فكرة المساواة والعدل بين أطراف المجتمع الدولي ويعني عدم حصول دول العالم الثالث على ذلك العون ، سقوط أو وقوع هذا العالم مرة ثانية تحت سيطرة السياسات الاستعمارية وهو شيء يبقي محتمل حدوثه وكنتيجة لذلك ستستمر الآيديولوجيات في الظهور .

ثانياً : التطور الدولي وتطور الحركات السياسية :

إن التحليل السياسي والاقتصادي لمجتمعات العالم المتطور تظهر وجود تطور نوعي ذي دلالة متميزة . فبعد وصول المجتمع الاستهلاكي إلى قمة تطوره وتزايد حجم الطبقة الوسطى بسبب تبرجز الطبقات العمالية فهناك تطور جديد في تطلعات هذه المجموعات نحو مجتمعاتهم ومشاكله وكما يقول بيل دانيل بأنه (... أصبحت الدولة كبيرة جداً في مقابل المشاكل الصغيرة [١٠]. وكنتيجة لذلك لم يعد للصراع الطبقي بالمفهوم الماركسي تأثير على مستوى العلاقات البشرية ، بل حل محله فكرة صراع الفرد من أجل بيئة سليمة من جهة ومن جهة أخرى صراعه للمحافظة على هويته كمحاولة منه لرفض تقنين حياته الشخصية عن طريق العقول الألكترونية ورفضه فرض ثقافة واحدة عليه تلك التي وضعت خطوطها العريضة وسائل الإعلام الجماهيرية ، حيث يجد المرء بصمات السلطة السياسية والأحزاب من خلالها والتي تهدف من خلال عملها فرض تنشئة سياسية واجتماعية غايتها خلق المجتمع المتجانس والاستمرار في زيادة عملية الديمقراطية . لقد قاد هذا التجانس وهذه الديمقراطية إلى فقدان الأفراد لكل إبداعية وأصبحوا يسيرون بشكل شعوري أو غير شعوري من قبل تلك الأجهزة ، ولا تخلو تلك العملية من سرقة الضمير، فحين يصبح كل شيء من قيم وتطلعات وأمانٍ بمتناول يد كل فرد بفضل أجراءات الدمقرطة ، تفقد هذه الأشياء سحرها وجاذبيتها بل والأكثر من ذلك يفقد السلوك السياسي دوافع تحركه كقيمة مثالية وتأخذ سلوكية ألا مبالاة موقعها في التعامل السياسي .

فإذا كان للرأسمالية ودولتها دور كبير في الوصول إلى هذه النتيجة ، فإنها قادت إلى فقدات المجتمع المدني جزءً من استقلاليته بسبب تبعية الأفراد إلى تلك الأجهزة ، ومن بين نتائج تلك الوضعية ظهور تلك التطلعات لبعض الواعين بالحقيقة إلى المناداة بوقف وإلغاء كل شكل من أشكال التبعية والمطالبة بحق الفرد بالاختلاف . ولكن كيف يتم ذلك في أجواء مجتمع يتمتع بديمقراطية المعلومات ؟

في الحقيقة يكمن وراء هذه الظاهرة تعقد المجتمع الاستهلاكي نفسه وتعقد الأدوار التي يحتلها الأفراد ووظائفهم . فتعقد هذه الأشياء منع من وصول الفرد لتحقيق كامل إشباعاته وإنجاز جميع الوظائف الملقاة على عاتقه . ففرضت الضرورة عليه ليس توكيل هذه الوظائف إلى الآخرين فحسب، بل سلم بأهمية وجود الأجهزة والوسائل التي أخذت على عاتقها القيام بتلك الوظائف وإعلامه وتيسيره . لذا فقد أصبح في النهاية أسير سيطرتها ، وسلم بما تقدم له من معلومات واختيارات، وبدون أن يلجأ إلى البحث عن موضوعيتها . فقادت عقلانيته بأهمية نظامه وقدرته على تخطي المصاعب إلى الوقوع في اللاعقلانية حينما أصبح أداة بيد من يملك هذه الوسائل . وتفسر هذه الوضعية تلك الدعاوي المنادية إلى الدفاع عن الحقوق المدنية والتي من بينها حق المساواة بين جنسين، وحق وجود بيئة سليمة، وحق الاختلاف الثقافي والعنصري، بل والأكثر من ذلك المطالبة بحق الاعتراف بالشذوذ الجنسي ودعوة الفرد إلى (المقاومة من أجل تحقيق إستقلالية وليس عن طريق السيطرة على القوة السياسية. وتشكل كل من الاستقلالية والتضامن والمشاركة المباشرة والديمقراطية قيم وممارسات الحركات الاجتماعية السياسية الجديدة)[11] كما يقول بذلك ديفيد سالتير .

وعليه فيمكن للمرء الجزم بأن التغيير النوعي في مطالب المجموعات داخل المجتمع الغربي يشكل كمؤشرات لتطور سياسي مستقبلي . في حين إن وجدت بعض التصريحات في عالم الجنوب وتتناول في بعض جوانبها نفس المشاكل المطروحة على الساحة الغربية مثل المطالبة بالمحافظة على البيئة ، الاأنه يمكن للمرء التأكيد على أن هذه التصريحات ، وعلى رغم وجاهتها ، تشكل في أحسن الأحوال تقليداً إن لم نقل إنها تعبر عن نخبوية تحاول من خلال تلك المطالبة غض البصر عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي لعالم الجنوب . ففي الوقت الذي تعيش مجموعات كبيرة حالة الفقر ولاتجد ما يسد رمقها غير القمامة ، إن وجدت في أحسن الأحوال، نرى مجموعات تتكلم عن البيئة والمحافظة عليها والمطالبة بمزيد من الديمقراطية من خلال مفهوم حق الاختلاف وكأن الفرد والمجموعات نجحا في تجاوز كل مشاكل التخلف والبطالة . وحسب التقرير الاقتصادي لأمريكا اللاتينية لعام ١٩٩٠(فهناك ٤٤ ٪ من سكان هذه القارة يعيشون حالة الفقر ونصفهم ليس لديهم ما يملكونه لسد رمقهم)[12] .

إن نخبوية هذا الطرح تخفي الوجه الحقيقي لتلك المجموعات التي تريد أن تعيش مع الخارج وإعطاء الانطباع بتطور مجتمعاتنا وتترك جانباً كل ما يتعلق بمشاكل تخلف مجتمعاتهم . وكما يقول أوتوولف (بأن من الصعوبة على العالم الثالث تحقيق تقدم جذري فيما يخص قضايا جديدة مثل حرية المرأة والبيئة مادامت يواجهه بشكل مستمر ضغط التقاليد[13]. وعليه فإذا اعتبر البعض بأن العنف والثورات والتمرد سوف تستمر كصفات تميز عالم الجنوب ، فإن سبب ذلك لايعود إلى صراعات المجموعات فيما بينهم فحسب بل يكمن وراء ذلك عامل استمرار الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي الدولي والداخلي واستمرار روح التبعية للداخل والخارج والسيطرة والمديونية للخارج. يضاف إلى ذلك تأثير روح العامل البيئوي من قحط وجفاف .

إن محاولات السلطات السياسية في هذه الدول إن كانت تهدف من وراء تعزيز مواقعها ، التغلغل داخل المجتمع ولو كان ذلك عن طريق العنف ، فإن ضعف الدولة كان وراء اتخاذ هذه الأخيرة لسلوك العنف ، ولكن وعلى رغم استمرار الأوضاع المتخلفة والعتق إلا أن هنالك نوع من التطور النوعي في هذه المجتمعات وقد يعود في المستقبل القريب ليس إلى تعميق مشاكل التخلف فحسب بل إلقاء كل المسؤولية على السلطات السياسية لعالم الجنوب ،

مجتمعاتها وإبرازها بأنها السبب لكل مشاكل العالم المعاصر وكمثال على ذلك تغيير الطبيعة البيئوية في البرازيل من جراء قلع أشجار الغابات وإلقاء المسؤولية على النظام السياسي القائم في هذا الخصوص .

ولكن يمكن للمرء طرح تساؤل عن مدى مشاركة العامل الخارجي من خلال الشركات المتعددة الجنسيات في هذا الصدد حيث تزداد مطالبتها بالحصول على المواد الأولية، ولو كان ذلك على حساب تغيير البيئة الطبيعية لعالمنا. يضاف إلى ذلك ألم ثبوت مسؤولية الشمال في استغلال الأوضاع المتردية للجنوب في إفراغ نفاياتهم الملوثة في بعض دول عالم الجنوب بمقابل التوقيع على صفقات تجارية مع بعض القائمين على السلطات في هذه الدول . لقد ظهرت تلك المسؤولية بشكل واضح مع مؤتمر الأرض الذي انعقد في عام ١٩٩٢ والاحتياجات المقدمة من قبل الخبراء في عالم الشمال ومن بعض القيادات السياسية في عالم الجنوب . بل والأكثر من ذلك تظهر مسؤولية عالم الشمال في مأزق الجنوب مع زراعة المخدرات والتي بدء انتشار زراعتها في عالم الجنوب بشكل كبير . أليس الطلب على هذا المنتوج في عالم الغرب الاستهلاكي ومشاركة رؤوس أمواله في عملية الزراعة هي المسؤولة عن ذلك ومن خلال إرشاء بعض المجموعات الحكومية المحلية في عالم الجنوب أو بمشاركة مجموعات المافيا الدولية والرأسمالية الانتهازية . فلولا ذلك الدعم لما استطاع الجنوب استثمار هذا المنتوج ولاتمكن هذا الانتاج من أن يصبح من أهم القطاعات الاقتصادية. فحسب التقرير الصادر من مجلس النواب البوليفي لعام ١٩٨٧فإن (... التجارة غير المشروعة للكوكايين

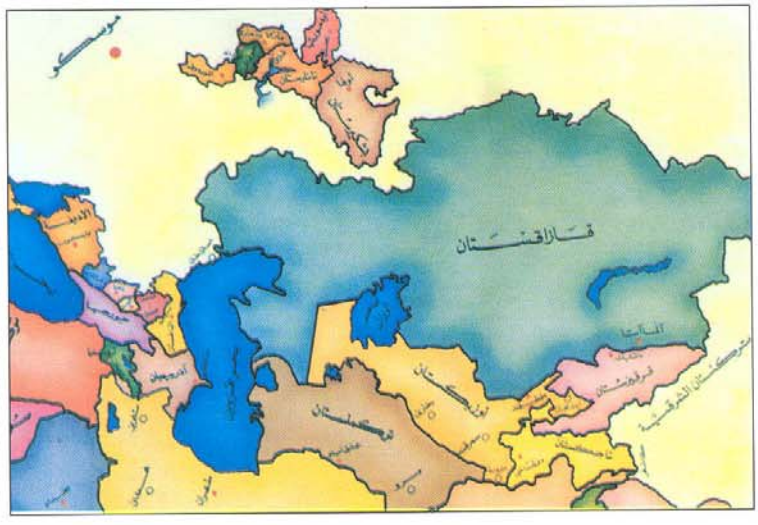

... أصبحت تشكل القطاع الأكثر ديناميكية في اقتصاد البلد)[١٤].

في الحقيقة عدم مساعدة الشمال للجنوب بشكل حقيقي على دعم وتطوير القطاع الزراعي ، دفع بالمزارعين الضعفاء وأمام إغراءات قوة الدولار بقبول القيام بهذا العمل نيابة عنه وبهدف الهروب من وضعيتهم المأساوية . فوقعوا أسرى بيد عالم الشمال حينما أصبح هذا المنتوج المورد الوحيد لمعيشتهم. فأي تغيير في هذه المعادلة سوف يخلق القلق والتوتر والذي يعبر عنه بحالة العنف المنظم كوسيلة للدفاع عن الوجود . ولم تتوقف حدود المشكلة مع المزارعين بل تعدتها إلى إفساد السلطات السياسية والتي وجدت نفسها في وضعية حرجة :- إن مكافحة المخدرات سوف تعني الدخول في صراع مع الفلاحين والفقراء ومن ثم تعني هذه العملية ضرورة وضع السلطة لحلول بديلة عن هذه الزراعة . ولما كان النجاح يتوقف على قوة الرأسمال واستثماره وبسبب قلته ، لجأت تلك السلطات إلى القروض الخارجية ، وكلما زادت القروض زادت المديونية وكلما زادت المديونية زادت أزمة السلطة حدة . لذلك تلجأ بعض السلطات السياسية في العالم الثالث إلى غض البصر عن هذه الزراعة مع فرض نسبة مئوية لها كتعويض عن سكوتها . وعليه فيمكن للمرء القول بأن إفساد الحركات السياسية والمشاعر من الداخل لم يكن غير نتيجة لسلوك العالم الغربي الاستهلاكي الذي أوقع عالم الجنوب في هذه الورطة . وبهذا الصدد يذكر ديفد سلتير (... بأن كارتل المخدرات استطاع من خلال القتل أو التهديد ... ليس فقط التغلغل داخل أسس السلطة السياسية والمجموعة المسيطرة ... بل أنه استطاع الحصول على تأييد مشاعر المدنية لحركات الفلاحين وحتى تلك المجموعات التي مازالت تناضل ضده) [١٥].

يضاف إلى ماذكر يعيش العالم

الثالث بوادر مؤشرات صراعات جديدة ألا وهي صراعات الأقليات . وفي الحقيقة سبق لعالم الجنوب أن عاش هذا الصراع منذ حصوله على استقلاله . ولكن الشيئ الجديد في هذا الموضوع هو ذلك العمق الذي يعطي له الآن ومن خلال دعم عالم الشمال لما يسمى بسياسة الدفاع عن حقوق الأقليات في الوجود . لقد استغلت هذه الأقليات خلال مسيرة تاريخ عالم الجنوب كأدوات للضغط السياسي والتأثير بين وقت وآخر وبهدف حماية أما مصالح الغرب أو لزعزعة نظام سياسي معين . ولم يعترف الغرب بهذه الأقليات في السابق كمجموعات لها الحق في الحصول على استقلالها . ولكن يبدو أنه في الآونة الأخيرة كثر الكلام عنه وبشكل يدفع بالمرء إلى طرح تساؤل عن حقيقة هذا الدعم، فهل نحن على عتبة الرجوع إلى عالم ماقبل الحرب العالمية الأولى عندما دافعت القوى الاستعمارية عن الأقليات وأعطتها الوعود بتحقيق استقلالها بعد انهيار القوى الكبرى في ذلك الوقت وكان الهدف وكما ظهر من بعده ، تثبيت المصالح الاقتصادية لاغير . أم أن هناك حقاً إرادة نضج إنساني تدفع بعالم الشمال إلى التأكيد على الحقوق الثقافية والاجتماعية والسياسية لهذه الأقليات ؟ وإذا كانت كذلك فهل هي محاولة للتنفيس عن الذنب باتجاه هذه الأقليات ؟

إن مايدفع بالإنسان إلى طرح كل هذه التساؤلات والتشكك بنية الغرب في هذا الموضوع ، هو وجود تفاوت واختلاف في مستوى الدعم الذي تحصل عليه هذه الأقليات . فمثلاً إن الدعم الذي تحصل عليه الأقليات في العالم العربي يختلف عن ذلك الذي تحصل عليه نفس الأقليات في مناطق خارج العالم العربي . وكذلك الحال في أفريقيا أو في جنوب شرق آسيا أو حتى تلك التي في عالم أوربا الشرقية . فياتري إلى أي حد يلعب العامل الاقتصادي دوراً في ذلك ؟ وإذا كان فعلاً إن المصالح الاقتصادية تشكل دوافع هذا الدعم المختلف فما هي حقيقة تلك المشاعر الإنسانية والداعية إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول مادامت تأخذ المصالح كمعايير لتقيم السلوك ؟ وهل من مصلحة الغرب خلق بؤر جديدة للصراع في العالم؟ وإذا كان صحيح هذا الشيئ فما دور بيع الأسلحة وتجارتها في هذا الشأن؟ أم أنه ينحصر خلق بؤر جديدة للصراع فقط في مجال العالم الإسلامي؟ وإذا كان صحيح هذا التصور فلماذا ولأي سبب وأي مصلحة تجنى من وراءه وما الهدف منه ؟ ان كل هذه التساؤلات تشكل بحد ذاتها بذور أو مؤشرات الصراع المستقبلي .

في الحقيقة إن وجاهة دعوة حق الأقليات في التعبير عن نفسها يعتبر شيئاً شرعياً من الزاوية السياسية والثقافية والاجتماعية ، إلا أن تقسيم المجتمع الواحد ومع استمرار ظروف التخلف وغياب وسائل التعليم والتثقيف ومع زيادة نسبة الأمية بسبب زيادة عدد السكان وقلة الوسائل ، فإن إمكانية تفجير المجتمع وإنهاء وجود الدولة بأغراقها بأزمات جديدة ومشاكل متنوعة سوف تنهي عالم الجنوب وكل خصوصية له وسوف تفتح تلك الوضعية الباب على مصراعيه أمام رجوع الاستعمار ليس كمستعمر بل كمنفذ وتحت غطاء إنساني في البداية ومن ثم استغلالي في النهاية وكما لو أن التاريخ يعيد نفسه . فقد دخل الاستعمار في الماضي إلى مناطق كبيرة في العالم باسم الدين أو الحضارة ومن ثم استوطن قسماً واستعمر القسم الآخر اقتصادياً . ولقد استغلت أوضاع كثيرة في الماضي مثل الفقر والمرض والقحط والجوع والثقافة لتبرير ذلك التدخل ولتحقيق أهداف ومصالح الطبقات الحاكمة أنذاك في العالم الغربي وكما يقول روجيه باسكال في صدد مواقف الغرب تجاه الجنوب بأنه (.... عندما أصبحت المجاعة والقحط كنجوم وعندما زادت نسبة الشعور بالمحبة للأخت تيريزا كأكثر إنسانة يعجب بها وعندما أصبح أطباء بدون حدود أبطالاً فقد تغير شيء ما ، إنه حدث إعلامي ولايمكن للأحزاب السياسية التغاضي عنه لذا فإنهم أجبروا على قولبته بهدف استثماره[١٦] ومن أجل تحقيق مصالح حزبية .

وعليه ولهذا السبب فما هو المانع

الذي يمنع من أن يقوم الغرب بإعادة استغلال الجنوب مرة ثانية من خلال عملية تفجير المجتمع خصوصاً إذا علمنا بأن تكاليف عملية إعادة الاستعمار بهذه الطريقة هي أقل من سابقتها في الماضي ويعود السبب إلى أن المجموعات المقسمة والمحرومة ستدعوه لإنقاذها من وضعيتها ومن نتائج ذلك التصرف تبعية هذه المجموعات بشكل كامل إلى الغرب المنقذ . وعليه فإن إمكانية تطور صراع جديد مع القوى الرافضة لتلك التبعية تبقى متوقفة على قدرتها أي القوى الرافضة في الاستفادة من إمكانيات التنافس بين الدول المصنعة نفسها بهدف تقوية أساسها خصوصاً إذا ما علمنا بأنه (... تبين التجربة التاريخية وفي جميع الأحوال ، بأن التضامن بين القوى الكبرى بهدف ضمان النظام الدولي القائم وبشكل لانهائي لايشكل معطاة دائمة [١٧]. بمعنى آخر أنه لايمكن لأي دولة متقدمة ومهما كانت قوتها الاقتصادية والعسكرية أن تضع حداً لقوى التغير بشكل نهائي.

قد يتصور البعض بأنه يمكن تلافي الوقوع في مآزق السيطرة وذلك من خلال التأكيد على فكرة تداخل المصالح الدولية ، فمثلاً يذهب فان نيوفينوس إلى أنه (... يمكن للمرء أن يتصور الحل فيما لو ركز على التداخل ..... بين الغرب وبقية العالم وبهدف تجنب قيام علاقات سيطرة بشكل أو آخر) [١٨]. ولكن فكرة كتلك تريد إلغاء كل علاقات التبعية من خلال سياسة التعاون والتداخل المصلحي سيكون مصيرها الفشل لأنه إذا ما حاول المرء أخذ العلاقات الدولية الاقتصادية منها والسياسية لفترة الحرب الباردة كمصدر للتحليل ، ففي تلك المرحلة ومنذ ٣٠ - ٤٠ سنة من الاستقلال لم تستفد دول عالم الجنوب من استقلالها إلا جزئياً . فلكون بقاء التمركز الاقتصادي بيد القوى الكبرى ومحاولتها في خلق التعاون مع الجنوب لم يعن هذا الأخير في تحقيق التطور إلا جزئياً لأن سياسة التعاون التي انتهجت لم تخلق غير سلوك اتكالي وتبعي . ومحاولة إخراج دول هذا العالم من هذه الوضعية بدعوتها لتطبيق سياسة اقتصاد السوق بدلاً من سياسة الاقتصاد المخطط أو تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، وتطبيق الديمقراطية بدلاً من الديكتاتورية ، وبدون تهيئة الأرضية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية فإن إجراءات كهذه تثير نتائج قد تكون غير مرغوب فيها ويمكن أن تتطور إلى صراعات جديدة .

أولاً : إذا كانت عملية التحول تعتمد على قدرة اقتصاد البلد على التكيف مع اقتصاد السوق وقبول أفراد المجتمع بهذا التحول ، فيجب مسبقاً توافق العاملين معاً أي توافق بين الأرضية الاقتصادية والأرضية الاجتماعية . فنجاح الديمقراطية كوسيلة لامتصاص المشاعر العدائية داخل المجتمع وكأداة لتقليل حدة الأزمة الاقتصادية وذلك من خلال منح الشعب حرية الانتخاب ، يعتمد على قدرة النظام في تحقيق التوافق بين العاملين الاقتصادي والاجتماعي، وغير ذلك سوف يعني إجراءات لعملية فوقية، لكونها تعبر عن رأي السلطة وليس عن حق شعبي يفرض نفسه، بمعنى آخر تلجأ السلطة إلى هذا الأسلوب للهروب من الانتقادات وبهدف قولبة الرأي العام لخدمة أهدافها . فيعكس التغير الحاصل عن واقع تأثير ظرف معين ولايعني تغييراً جوهرياً في أساس السلطة وتكوينها . لذلك فمع هدوء عاصفة الانتقادات وبقاء جذور التناقضات قائمة ، فإن تطور الصراع يبقى قائماً هو الآخر ويأخذ صفة التطرف بسبب تراكم نتائج فشل التطبيقات الاقتصادية المتتابعة .

ثانياً : إن محاولة ربط نجاح الديمقراطية بقدرة الاقتصاد على تحقيق أهدافه وإقناع الأفراد بأن للفرد عقلانية تدفعه إلى البحث عن اشباع مصالحه وبأشباعها يشبع مصالح الآخرين ، فان حقيقة هذا الترابط بين الديمقراطية وفاعلية الاقتصاد إن تحققت في المجتمعات الغربية ، فإن ذلك لم يتم بدون تحقيق فكرة التراكم الرأسمالي في البداية . إن عدم توفر الإمكانيات أمام دول الجنوب في تحقيق هذا الهدف وتحت ضغط نجاح السياسة الاقتصادية ، الغربية في عملية

التقدم التطوري ، فان تماثل بعض من مكونات مجتمع الجنوب مع الشمال ، ستدفع بالقسم المتضرر من عملية التماثل إلى الحنين للأنظمة الديكتاتورية وقناعته بجدية فاعليتها الاقتصادية خصوصاً إذا ما ارتبط ذلك مع مفهوم الاستخدام الواسع والتوظيف من خلال المشاريع الكبرى وعليه وكما يقول صموئيل هنتيكتون فإن (... الديمقراطية تعتمد على وجود الثروة) [١٩]. وعلى قدرة الرأسمال في خلق قواعد اجتماعية جديدة وقوية ومتفتحة على الداخل والخارج هناك امكانية بأن تثبت الديمقراطية كنظام وعليه فإن (حظوظ تقوية التطور الديمقراطي يعتمد على تطور الطبقة الوسطى كقوة مهمة وعلى مستواها العالي والنسبي في ادماج الطبقات الدنيا[٢٠]. كما تذهب إلى ذلك بربارا مسزتال .

ان فشل هذه الطبقة في انجاز هذا الهدف وبسبب ضعف الرأسمال وتبعيته وضعية المديونية ، فان الدعم الخارجي لها من خلال سياسة التعاون المقدمة ، ستأخذ من قبل العناصر المتضررة كعملية تثبيت لديكتاتورية الامتيازات على حساب الديمقراطية . ولن يفيد الضغط الدولي المتمثلة بالبنوك الدولية وسياسيات بعض الدول في تغير هذه النظرة مادامت الظروف الداخلية قائمة كما هي عليه الآن ، بل والأكثر من ذلك فان مشاريع مثل مشروع متطوعي الديمقراطية الذي يقترحه الرئيس الأمريكي كلينتون لن يكون له أي معنى . فبالنسبة للرئيس الأمريكي سوف يدعم تجنيد بعض المتطوعين للعمل من أجل (... معاونة الهيئات الديمقراطية في الدول التي تريد الأخذ بالنظام الديمقراطي ، ومساعدتها على انجاز الأفكار الرئيسية والطبيعية المكونة لنظامنا الديمقراطي) [٢١]. في انتشار الديمقراطية ، ولكن مشابهة هذا العمل للعمل التبشيري للمسيحية وفي واقع التخلف وعمليات غسل الدماغ واستعمار الشعور ، فإن إمكانية تطور ردود الفعل إلى صراع قيمي قد يذهب إلى دعم ماهو قائم وموجود على حساب كل اتجاه ديمقراطي . أما إذا نجحت بعض التطبيقات في القيام بعملها هذا ، فإن هشاشة بنيانها وانتهازية وظرفية قيادتها ستزيد من الفجوة التي تفصلها عن بقية قطاعات المجتمع . وقد يقود عدم التوازن في توزيع الثروات والدخول إلى تهديد ليس فقط مستقبل الديمقراطية بل وجودها واستقرارها، وكما يقول روبرت دال. بأن تمركز قيادة الاقتصاد ، وبدون النظر إلى شكل الجهة التي تملكه ، تشكل هذه المركزية عاملاً سلبياً أمام الديمقراطية) [٢٢] وتطورها . فعندما تتمركز السلطة الاقتصادية بيد مجموعة معينة فيعني ذلك تمركز الامتيازات بيدها وعلى حساب الأغلبية وسوف تفسر كل دعوة تأتي من قبلها ومتعلقة بالديمقراطية كمحاولة للاحتفاظ بالسلطة بتخدير القطاعات الشعبية بسحر مفاهيم الحرية والانتخابات. وإذا ما زاد تطرف المجموعات الرافضة أو المفسرة لهذه الاتجاهات فيعني ذلك أن النظام السياسي يعاني من مشكلة الشرعية. وكما يقول كل من دياموند ولينز وليبست بأن (النظام الذي يعاني من فقدان الفاعلية وبالخصوص في مجال النمو الاقتصادي ، فإنه يحصل على شرعية أقل) [٢٣]. وذلك بسبب عدم حصول سياساته على دعم شعبي لذلك فحينما تطرح شعارات مثل الانتخابات كمؤشر على تغيير مسيرة النظام السياسي فإنها تبقى غير كافية إن لم ترتبط مسبقاً بوضع المؤسسات التشريعية أو إعادة إعطاءها معنى وجودها الحقيقي .

ثالثاً : التطور الدولي ونوعية الأنظمة السياسية :

إن من بين الأفكار المطروحة على الساحة الدولية بعد التغيرات التي تمت على المستوى الدولي ، فكرة التأكيد على إعادة إعطاء المؤسسات السياسية القائمة معنى وجودها الحقيقي . ولا يتحدد التأكيد على دور المؤسسات التشريعية والتنفيذية فحسب بل إلى طبيعة العلاقات المتحكمة داخل المجتمع . بمعنى آخر تدعو ضرورة التغيير الدولي بإتجاه الديمقراطية ، بأن يوضع حد للعلاقات التي شابت صفاء التعامل السياسي سواء كان

ذلك في داخل الدول التي أخذت بالتطبيق الديمقراطي أو تلك التي تحاول الخروج من الحكم الديكتاتوري. والمقصود بها العلاقات الزبائنية وما رافقها من نتائج على المستوى السياسي والاقتصادي بظهور المجموعات المتميزة التي استفادت من تسلطها ومن تأييد قاعدتها في تزييف الديمقراطية أو المساهمة بشكل غير مباشر في الانتقاد الموجه لها .

إن تغيير هذا التعامل يتم حسب ظهور الداعين له بالمطالبة بفتح باب المشاركة السياسية أمام الجميع وانفتاح السلطة ونخبتها على عناصر المعارضة بهدف إعطاء دم جديد للسلطة وعملها . وبالطبع إن الهدف من وراء سياسة الانفتاح هو ليس امتصاص نقمة الشارع والاحتجاجات فحسب بل إعتبارها وسيلة لدعم الديمقراطية وتثبيتها . وكما يقول تاتافانهان بأنه (... إذا ماوزعت مصادر القوة السياسية بشكل واسع بين أطراف مختلفة من الشعب فستصبح البيئة مهيئة لتطور الديمقراطية) [٢٤]. لأن اختيارات قيادات جديدة كنتيجة لتوزيع القوة السياسية داخل المجتمع سوف يدعم الاستقرار السياسي للنظام ويثبت من قواعد المؤسسات السياسية . وعليه من أجل أن يتم تحقيق ذلك فلابد من إعادة الثقة بين الأفراد كمواطنين وبين الأحزاب السياسية من جهة، ومن جهة أخرى خلق الثقة بينهم وبين أجهزة السلطة. لذلك فإن مايدعو إليه التطور الدولي هو جعل السلطة كحكم بين أطراف مستقلين عن أجهزة الدولة . وألا تصبح السلطة الهدف الرئيسي لأي تصرف سياسي للأحزاب . بمعني أخر يجب أن لايتمحور عمل الأحزاب السياسية فقط للحصول على السلطة من أجل السلطة بل يجب أن تعتبر الأحزاب بأن السلطة وسيلة لتحقيق الرفاه العام للجميع. فوضع السلطة كمحور لكل تصرف يعني الوقوع في الاحتكار لن يكن هناك فرق بين هذا الاحتكار باسم الديمقراطية وبين الدكتاتورية سوى اختلاف في الدرجة خصوصاً في تلك الدول التي تفتقد التقاليد الديمقراطية .

في الحقيقة تشكل نوعية النظام السياسي المراد تطبيقه في عالم الجنوب مشكلة معقدة . فلكون ماتطرحه الأفكار السياسية الغربية من اقتراحات تتراوح بين الأخذ بالنظام الرئاسي أو النظام البرلماني، فإن تطبيقاتها في عالم الجنوب أما قد زيف وأما قد تم تحويره بشكل يخدم مصالح مجموعة معينة من الناس. فمثلاً بالنسبة للنظام الرئاسي فقد عاش عالم الجنوب ومازال يعيش أشكالاً منه . ومن الناحية النظرية يعرف هذا النظام – وحسب رأي ليجفارت (بتمركز السلطة التنفيذية بيد شخص واحد ويتعارض – أي هذا النظام مع فكرة التحالف الحكومي وتقاسم السلطات) [٢٥]. وقد قاد تطبيقه في دول الجنوب وضمن إطار مجتمع يتصف بضعف التقاليد الديمقراطية وهشاشة الموازنة بين السلطة التشريعية والتنفيذية إلى ظهور شخصانية السلطة وانزلاقها بشكل كامل في الديكتاتورية . فغالباً ماتم توقيف العمل في الدستور بحجة ، أو أخرى وفرض شخصية الرئيس على جميع الهيئات والمؤسسات التابعة للدولة. يضاف إلى ذلك غالباً ما اتصف به تصرف تلك السلطة باتجاه القاعدة من شكل طفولي، فكل قرار يتخذ من قبلها يكون له صفة منحة من قبل السلطة إلى الشعب ويمكن سحبه إذا ما دعت الضرورة ذلك. ومن بين إفرازات هذا العمل تحديد مجال الحرية والانتخابات .

إن إعادة تطبيق هذا النظام كما هو عليه الآن في واقع هشاشة المؤسسات سيقود إضافة إلى تحديد الحريات بسبب ضغط الأزمة الاقتصادية ومايرافقها من عنف إلى إعادة بث روح الزبائنية أو إعادة مفهوم الأخ الكبير أو الزعيم القبلي وبهدف تثبيت السيطرة والحصول على الشرعية . وفي نفس الوقت سوف يجد النظام حجة لتبرير الفشل في إعادة بث روح الديمقراطية بإلقاء المسؤولية عن غياب الفاعلية السياسية والمركزية. فيتحول بذلك النظام إلى ديكتاتورية بثوب ديمقراطي .

أما فيما يخص النظام البرلماني

فيستند هذا النظام من الناحية النظرية على فكرة تقاسم السلطة والموازنة بين السلطة التشريعية والتنفيذية ومسؤولية الحكومة أمام السلطة التشريعية. ويتم الحصول على هذه الأخيرة من خلال تنافس الأحزاب السياسية فيما بينها وحسب قواعد ومعايير تنظمها الثقافة السياسية. ولا يتم تنافس الأحزاب السياسية على السلطة من أجل السلطة بل من أجل الحصول على هذه الأخيرة بهدف تحقيق برنامج معين . بمعنى آخر يقوم التنافس بين الأحزاب السياسية حول برامج شاملة تقترحها على المواطنين ويفترض بأنها تعكس آمال وطموحات الأغلبية. ويعتبر تصويت الأفراد في عملية الانتخابات لفوز حزب ما حقاً وواجباً منصوصاً عليه في الدستور ويفترض ممارسته باعتبار تلك الممارسة جزءاً من المشاركة السياسية للمواطنين في شؤونهم العامة والتي تعكس إجماع أفراد المجتمع على ضرورة تسيير شؤونهم من خلال ممثليهم المنتخبين .

إن الدعوة إلى الأخذ بهذا النظام تثير هي الأخرى بعض التحفظات والتي قد تؤثر على مسيرة الديمقراطية : فعلى رغم التفاوت في طبيعة وظروف مجتمعات الجنوب إلا أنها تعاني وفي غالبيتها من مشكلة ضعف المؤسسات . وكما ذكر سابقاً يعود سبب هذا الضعف إلى غياب الإجماع بين الأفراد نتيجة الصراعات المتنوعة وعمق تأثير العلاقات الزبائنية ومايرتبط بها من عنف ورشاوي . فقضت كل هذه الأسباب على شعور بالإجماع وبددت من مفهوم المواطنة . علماً بأن وجود أحزاب سياسية ضعيفة ورغم تعددها لعب دوراً مهماً في الوصول إلى تلك الوضعية ، فأغلبية تلك الأحزاب مدنية بينما يبقى الريف والمحيط بعيداً عن تأثيرها أو قد تكون السبب في عدم انتشار الأحزاب في الريف إلى عنف السلطة وقمعها والتي تهدف من وراء ذلك إلى تحديد مجال العمل السياسي في مناطق يمكن السيطرة عليها بسهولة ، فمنعت بهذا الشكل نشر الثقافة السياسية .

إن محاولة تطبيق البرلمانية في هذا الإطار سوف يقود إلى جعلها برلمانية شكلية تحتضن في داخلها مسرحاً يعج بالصراعات الشخصية مع استغلال أطراف الريف والمحيط بمكوناته الاجتماعية والاقتصادية بهدف الوصول أو الحصول على السلطة من أجل تحقيق المصالح الشخصية ، لذلك فبدلاً من أن تضع البرلمانية حلاً للفوضى السياسية وغياب الانضباط ، تصبح البرلمانية مصدراً لعدم الاستقرار السياسي ستتضرر بالدرجة الأولى الديمقراطية والتغيرات المرتبطة بها. وكما ذكر انجريد كريبال نقلاً عن جيمس مادسون بأنه (إذا ما أراد الشعب بأن يكون هو حاكم نفسه فإنه يجب أن يتسلح بسلاح المعرفة وأي حكومة شعبية بدون أن تكون لديها سياسة لإعلام الشعب أو وسائل للحصول عليها ستكون - تلك الحكومة - مقدمة مضحكة أو تراجيدية أو كلاهما) [٢٦].

إن السؤال الذي يطرح نفسه هو إذا كان تطبيق النظامين في العالم الثالث يثير مجموعة من التحفظات فما هو النظام الأكثر صلاحية لتحقيق التطور الديمقراطي وبدون أن يخلق أو يعمق مشاكل المجتمع ؟ في الحقيقة يمكن اعتبار النظام شبه الرئاسي هو أكثر صلاحية للتطبيق في عالم الجنوب وذلك لخصوصيته الأساسية وهي وجود رئيس قوي أو بعبارة أخرى وجود سلطة قوية ومركزية تتقاسم مع البرلمان هو الآخر دوراً قوياً . فعن طريق هذا الوجود يمكن للنظام أن يحقق الفاعلية السياسية ومن خلال التوازن بين السلطة التشريعية والتنفيذية . ويعود سبب التأكيد على هذا النظام إلى وجود تلك الروابط التي ذكرت سابقاً ودور وأهمية السلطة التنفيذية في عالم الجنوب بوجود رئيس يتمتع بصلاحيات موسعة ولكن تبقى محددة مسبقا بالدستور والذي يقيد عملياً وليس فقط نظرياً إمكانياته في ممارسة صلاحياته . ومن بين تلك التقييدات ، التقييد الذي يمنع على الرئيس اللجوء إلى وقف العمل بالدستور لأي سبب كان بدون رجوع إلى السلطة التشريعية . أي بمعنى آخر يفترض الحصول على موافقة

غالبية الأحزاب السياسية التي تحتل المقاعد البرلمانية .

يضاف إلى ذلك أن تعيين رئيس الحكومة يأتي من خلال فوز حزب ما بأغلبية المقاعد في الأنظمة البرلمانية في حين يتم تعيينه في النظام شبه الرئاسي من قبل رئيس الدولة الذي يكون هو الآخر مسؤولاً أمام الشعب بأكمله . بمعنى آخر ما يراد تحقيقه في النظام شبه الرئاسي هو إخضاع كل السلطات إلى سلطة القانون . ولا يمكن تحقيق ذلك بدون وجود مجالس منتخبة هي الأخرى بأكملها أو يعين قسم من أعضائها . أما وظيفتها فتحدد بمراقبة التجاوزات القانونية وخاصة منها حقوق الإنسان ونشر الثقافة السياسية بهدف إعلام وتثقيف المواطنين بواجباتهم وحقوقهم تجاه مجتمعهم . يضاف إلى ذلك العمل من أجل تحقيق إستقلالية الأفراد عن السلطة وقيام الأحزاب السياسية بعملها بحرية وضمن إطار القانون.

ولكن وبسبب غياب روح المواطنة وضعف المؤسسات كما ذكر سابقاً وبسبب العلاقة التصارعية بين الحكام والمحكومين وعدم حصول غالبية السلطات في دول العالم الثالث على شرعيتها ، فالمشكلة التي تثار هي هل (الحكام مستعدون لقبول مشاركة المواطنين ما دامت تعني تحديد سلطاتهم...) كما تقول ذلك آن ليج . وعليه فإن أي عمل يذهب لتقوية العلاقة بين الدولة وبين المجتمع المدني سوف يعطي ثماره في تقوية استقرار النظام السياسي وإذا ما رغبت السلطات السياسية والقوى الدولية أن يتم تغيير فعلي ، فيجب التركيز على فكرة إبعاد كل العناصر البيروقراطية (.. من مراكز صناعة القرار ...وكذلك يجب الانتهاء من اعتبارها المصدر الوحيد لاختيار النخبة السياسية . ولا يمكن للهيئة المدنية الخادمة للبيروقراطية - وفي أي حال من الأحوال - أن يكون الحق في تنظيم المشاركة السياسية والاجتماعية)[٢٨]. كما يذكر ذلك كل من دياموند ولينز وليبست. لذا وبسبب وضعية عالم الجنوب المتميزة وبسبب إنجاز كل الأهداف المراد تحقيقها في مرحلة الانتقال من مرحلة ما قبل دولة القانون أو مرحلة شبه القانونية المطبقة حالياً، إلي مرحلة دولة القانون فيجب على الدولة تقديم الضمان – من خلال نخبتها الجديدة – على المحافظة على سير النظام العام ودور القانون في الحياة العامة . وإلا فإن عكس ذلك سوف يقود إلى قيام خلل ستدفع ثمنه الديمقراطية وبهذا الشكل فقط يمكن أن تتحقق للديمقراطية شروط تطبيقها بمفهومها الذي يحدده مكائيل هودسون(بأنها تعبر عن مجموعة من الإجراءات التي من خلالها تكون ممارسة السلطة السياسية من قبل النظام والدولة أقل اعتباطاً وتفرداً واستبدادية . حيث يأخذ التفاوض أهمية كبيرة داخل العلاقات السياسية ويحل محل السيطرة)[٢٩]. ومن أجل أن تقوى هذه الإجراءات فإن المعونات والمساعدات الدولية الاقتصادية المقترح نظرياً تقديمها لعالم الجنوب المتطلع إلى الديمقراطية ، فإن برامج تلك المساعدات وبرامج السلطة السياسية يجب أن تذهب إلى تحقيق الأهداف التالية :

(١) يجب أن توجه إستراتيجية المساعدات والاستثمارات إلى تحقيق التنوع الاقتصادي والصناعي مع تحاشي وضع التركيز نحو قطاعات صغيرة استهلاكية وبنفس الوقت تحاشي تحقيق نوع من الرفاه الاقتصادي الذي تستفاد منه البيروقراطية بالدرجة الأولى.

(٢) إن أي مشروع يجب أن يكون ضمن إطار مخطط وطني يهدف إلي تحقيق نمو متوازن بين كل جهات المجتمع ومكوناته .

(٣) في أي حال من الأحوال يجب ألا تخرق هذه البرامج حقوق الإنسان وبشكل خاص في خلق التميز ضد أو نزع تلك الحقوق من مكونات المجتمع عرقية كانت أو جهوية.

(٤) يجب الاهتمام بشكل أساسي بتكوين الرأسمالي الإنساني سواء كان ذلك في المجال السياسي أو الاقتصادي . حيث يعتبر هذا العمل من الأهداف الرئيسية المأمول إنجازها . يضاف إلى ذلك الاهتمام بشكل فعال بمجالي التعليم والإعلام .

(٥) يجب أن تذهب المصادر الإنتاجية المالية والتكنولوجية إلى صالح القطاعات الأكثر فقراً وبالخصوص المجموعات الهامشية مثل المجموعات القبلية وبهدف منع قيام نظام الدول كرب للعمل)[٣٠] ■

المصـــادر :

1) Francis Fukuyama. la fin de l'histoire?
commentaire N 47. automne 1989. P. 458.
2) Pierre Hassner. Finde l'histoire ou phase d;un cycle?
commentaire .ibid .P. 474
3) Pierre Hassner .ibid .P. 474
4) Roberts C. Freysinger. Military and economic intervention in
an international context of low intensity conflict. political studis xxxix 1991 P. 321
5) T. Clifton Morgan and Valerie Schwebach - Take two
democracies and. call me in the morning. Interactions. Vol. 17 N
4. 1992 P. 74-306
6) Samuel. P. Huntington. on ne sort pas de l'histoire.
commentaire N 49. Printemps 1990. P. 70.
7) Anthony Hartley. le vent se leve .commentaire N 49
printemps. 1990. P.74-75.
8) Stdephen Sestano Vich .ce qui change et ce qui ne change pas.
Commentaire N 50 ete 1990 P. 229
9) Leon Wieseltier. Les Trouble fete Commentaire N 49
printemps. 1990. P.88.
10) Bell. Daniel. The future World disorder. The structural
context of crisis. Foreign policy. Vol 27. summer. 1977. P. 109-135.
11) David Slater. Nwe social movements and old political question
international journal of political economy. spricg. 1991 P. 39-40
12) Latin American Economiec Report .31 july 1991. P.1
13) Otto Wolf. Eco-socialist Transition on the thres hold of the
21st century. Newleft Review.158. july - August. 1986. P. 37
14) Latin Amercan Regional Reports Adean group .R.A. 8703.9. Avril 1989. P.7.
15) David Slater. Ibid P. 47.
16) Roger Pacal. pour une seconde decolonisation. Revue juridique et politique janv. Mars 1990. P.7
17) Paul Marie De la Garce. Les realited strategique du monde de demain.
Afriques.2000. Rev. africane de politique international N 6 .juillet-Aouto Sept. 1991. p.11.
18) Van Nieuwenhoujze. Culture et developpement faux dilemmes et questions pratiques. Rev. international des sc sociales Nove. 1988
19) Smuel . Huntington . Will more countries become domoratic Political science quartely 1984.992. 192.218.
20) Barbara A. M.zztal. must eastern Europe follow ithe American way. Arch. euroupe social xxxiii. 1992. P.
21) Entretien avec Bil Clinton. politique internationale. Aout 1992. P. 22.
22) Robert Dahl. polyarchy participation and opposition New Haven. yale University press - 1971. P. 50.
23) Larry Diamond Juan.s. Linz and Seymour Martin Lipset.
Demorctracy in developing countries. Freedom in ithe world. 1988- P231.
24) Tatu Vanhanen. The level of democratization related to
socioeconomic variables in 147 states in 1980-85. Scandinavian political studies - Vol 12. N 2. 1989. P. 101.
25) Lijphart. A. The southern European examples of democratization. Gouvernment and opposition 1990 251. winter. P. 76.
26) Ingrid Creppell. democracy and litteracy. Archives
Europeennes de sociologie. Tome xxx. 19989.N 1.P.24
27) Ann. M Lesch. Democracy in Doses Mubarak launches his
second term as president. Arab studies quarterly vol. 11. N 4
full. 1989.P. 104.
28) Larry Diamond. Juan. J. Linz and Seymour Martin Lipset.
Ibid. P. 247.
29) Michael. C. Hudson. Presidential address. 1987
Democratrization and The problem of legitimacy in Middle East politics
.M.E.S.A. Bulletin . 22. 1988 P. 157.
30) Russel. lawrrence .Bassh. Democration and developement.
Human rights quarterly. 14. 1992 P. 134. The johns Hopkins university press.